ملف معلومات

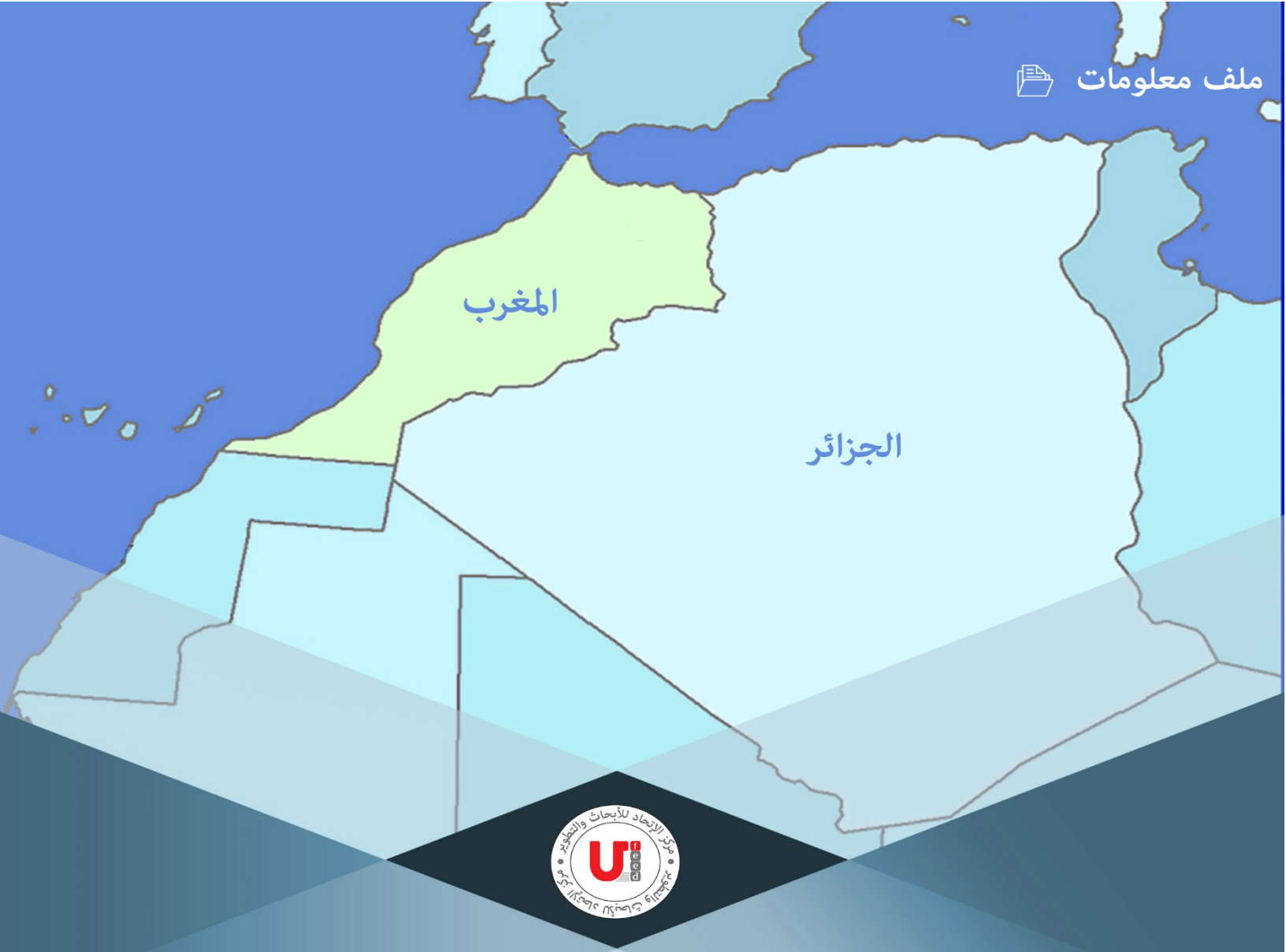

العلاقات بين الجزائر والمغرب:
عقود من الأزمات والتوترات

المصدر: فريق مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 9 أيلول / سبتمبر 2021

مقدمة:

التوتر والخلاف والمواجهة العسكرية وفي أفضل الأحوال الفتور أهم ما ميز علاقات الجارين منذ فجر استقلال الجزائر عام 1961. بينما كان الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر والاتحاد السوفييت السابق وكوبا يقفون الى جانب الجزائر وجبهة التحرير الجزائرية اثناء حرب الاستقلال كان المغرب يصنف في محور الدول المؤيدة. ورغم التأييد والمساعدة التي قدمها المغرب لجبهة التحرير الجزائرية خلال حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي ظلت القيادة الجزائرية الشابة بعد الاستقلال تتوجس من نوايا المغرب بسبب مطالبة الاخير بمنطقتي بشار وتندوف اللتين كانتا تحت السيطرة الفرنسية منذ 1950. واتهم المغرب فرنسا بمحاباة الجزائر لدى ترسيم الحدود بين البلدين ونشر المغرب أواسط عام 1962 قواته في منطقة تقع خارج خط الحدود التي رسمتها فرنسا البلدين. هيأت الخطوة المغربية التربة لاندلاع حرب بين البلدين خلال عامي 1963 و1964 وبدأت بمناوشات متفرقة لكنها تصاعدت وتيرة القتال بشدة في اكتوبر/ تشرين الاول 1963 واستمر الاشتباكات والمناوشات حتى العام التالي. توقفت الحرب بعد تدخل الجامعة العربية والاتحاد الافريقي وتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الطرفين لكن الحرب تركت اثرا لا يمحى في جسد علاقات البلدين.

- **تحالفات الحرب الباردة**

أضافت تحالفات واستقطابات الحرب الباردة بين الشرق والغرب عنصرا خلافيا في علاقات البلدين، فبعد الاطاحة بحكم أحمد بن بلة في الجزائر ووصول هواري بومدين الى الحكم في الجزائر تراجع التوتر بين البلدين لفترة مؤقتة وتوصل البلدان إلى اتفاق لرسم الحدود بين البلدين. لكن ما لبث أن عاد التوتر وتأزمت علاقات البلدين وازدادت تعقيدا بعد تنظيم المغرب ما يعرف بـ "المسيرة الخضراء" عام 1975، حيث زحف نحو 350 ألف شخ إلى مناطق بالصحراء الغربية، منهياً بذلك وجود الاستعمار الاسباني في المنطقة. وأدى الدعم العلني الذي قدمته الجزائر لجبهة البوليساريو التي ناهضت ما تسميه الاحتلال المغربي للصحراء الغربية إلى اندلاع مناوشات عسكرية بين البلدين عام 1976. وقدمت الجزائر لاحقا الملجأ لعدد من أبناء الصحراء الغربية وآوتهم في مخيمات بواحة تندوف وفي مخيمات تندوف، حيث أعلن عن اقامة الجمهورية الصحراوية وكانت الجزائر أول دولة تعترف بالجمهورية الوليدة. وفي عام 1979 توفي هواري بومدين وحل مكانه في الرئاسة الشاذلي بن جديد الذي بدا أنه ينتهج سياسية خارجية أكثر حذراً وأقل "ثورية" من السابق. ورغم تكرار الاتهامات المغرية للجزائر اوائل ثمانينيات القرن الماضي بمشاركة قواتها في معارك الصحراء الغربية لكن الاخيرة كانت تنفي ذلك تماما. ورغم تأسيس اتحاد المغرب العربي في 1989، إلا أنه عجز عن الاجتماع في قمم اقتصادية، بسبب الخلاف السياسي بين الجارين، وعقدت آخر قمة اقتصادية له في 1994. وتعمل الدولتان على تشديد الحماية العسكرية على الحدود البرية، إضافة إلى إنشاء أسوار عالية لمنع عمليات التسلل والتهريب عبر الحدود.

- **العشرية السوداء**

بعد وصول الجبهة الاسلامية الى الحكم في الجزائر عام 1991 والغاء نتائج الانتخابات في العام التالي عاشت البلاد ما عرف وقتها بالعشرية السوداء التي قتل فيها أكثر من 100 ألف شخص على مدى عقد من الزمن. تراجع التوتر بين

البلدين ولم يعد المغرب يرى في الجزائر الخصم المعهود. ونجح المغرب في الحفاظ على أمنه ومنع انتقال أعمال العنف إلى اراضيه. وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي قام المغرب بنقل بعض قواته من الصحراء الغربية ونشرها على الحدود بين البلدين. كما أغلقت الحدود البالغ طولها 1559 كم بين البلدين بعد وقوع تفجيرات في مدينة مراكش المغربية عام 1994، إذ فرض الملك الراحل الحسن الثاني على الجزائريين التأشيرة لدخول المغرب وردت عليه الجزائر بغلق الحدود البرية بحجة أن قرار فرض التأشيرة "أحادي الجانب". ورغم تبادل الزيارات والرسائل بين مسؤولي البلدين وقادتهما لا يزال الجمود يسيطر على علاقات البلدين على جميع المستويات بينما لا تزال قضية الصحراء الغربية عالقة دون التوصل الى حل يلقى رضى وقبول جبهة البوليساريو والمغرب والجزائر.

يرتهن الوضع العام للعلاقات المغربية الجزائرية عموما، والتناقض الحاد بين البلدين إزاء قضية الصحراء خصوصا، لعدة عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية فضلا عن العوامل الدولية، وهي عوامل تشكلت طوال السنوات الماضية، دون إغفال رواسب الماضي. ويمكن تركيز هذه العوامل في النقاط الثلاث التالية:

1. المستوى التاريخي والأيديولوجي

نظام ملكي في المغرب وآخر جمهوري في الجزائر، وما استتبع ذلك من تنامي خوف مغربي من تمدد جزائري للهيمنة عليه لا سيما في ظل الحضور المتعاظم عربيا وإفريقيا ودوليا للجزائر. وقد برز هذا بوضوح في مضامين الحرب الإعلامية الأيديولوجية بين البلدين مباشرة، بعد ما بات يعرف بحرب الرمال سنة 1963 والتي استمرت الى اليوم، بعد اعلان المغرب التطبيع العلني مع الكيان الصهيوني.

2. الخلاف الحدودي

الخلاف الذي تدافع فيه الجزائر عن حدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي في مقابل المغرب الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الاستعمار والتي تمثل معاهدة لالة مغنية 18 مارس/ آذار 1845 إطارا مرجعيا لها، وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة إيسلي في 14 أغسطس/ آب 1844 بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري. وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب (أي منطقة تيندوف) في وضعية غامضة. وقد تلت هذه الاتفاقية عدة اتفاقيات أخرى في 1901 و1902 كانت ترتبط بدرجة تقدم التوغل الاستعماري لفرنسا في المغرب وسعيها لتثبيت وجودها في الجزائر مما كان يفضي للانتقاص التدريجي من التراب المغربي. ومنذ حصول المغرب على استقلاله ومشكلة الحدود مع الجزائر مطروحة، إلا أنها تؤجل حتى لا تعتبر طعنا للثورة الجزائرية، إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في يوليو/ تموز 1962 ويتجدد طرح المشكل. وقد نجم عن هذا الخلاف الحدودي مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 1963، بعد تصاعد الأحداث الحدودية حيث تقدم المغرب نحو منطقة تيندوف وفشلت المفوضات حينها بين المغرب والجزائر. وقد تم احتواء النزاع بعد تدخلات عربية وأفريقية، كما عالج لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964 بعض أسباب

النزاع، إلا أن المشكل المتعلق بالصحراء الشرقية بقي عالقا خصوصا بعد اكتشاف الحديد بها وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة، ليكتسي النزاع بعدا دوليا حيث اصطبغ بصراعات الحرب الباردة واصطفاف المغرب لجهة الولايات المتحدة في مقابل اصطفاف الجزائر لجهة الاتحاد السوفياتي، ولا سيما بعد انقلاب بومدين في 1965، و لم يخل التوتر من صدامات عسكرية في 1967 أدت لسعي المغرب لطرح النزاع على الأمم المتحدة. وما غذى النزاع بقوة هو صعوبة استغلال الحديد المكتشف إلا إذا تم نقله عبر الصحراء في اتجاه المحيط الأطلسي أي عبر المرور على المغرب، باعتبار الكلفة الكبيرة لنقله من منطقة تيندوف إلى الساحل المتوسطي للجزائر في الشمال، وهو ما فرض على الطرفين الدخول في مفاوضات تتيح الاستغلال المشترك لمناجم الحديد في مقابل الاعتراف المغربي بجزائرية منطقة تيندوف، كان من ثماره مفاوضات إيفران في 15 يناير/ كانون الثاني 1969 ثم مفاوضات 27 مايو/ أيار 1970 وبعدها مفاوضات 15 يونيو/ حزيران 1972، والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية نصت على اعتراف المغرب بجزائرية تيندوف، والمشاركة في إنتاج وتسويق حديد تيندوف، ودعم الجزائر لمغربية الصحراء. وتلا ذلك تصريحات جزائرية مؤيدة للحق المغربي في الصحراء، منها تصريح الرئيس الجزائري بومدين في مؤتمر القمة العربي بالرباط في أكتوبر/ تشرين الأول 1974 بأن مشكلة الصحراء لا تهم سوى المغرب وموريتانيا، وأن الجزائر مع الدولتين وتؤيد تحرير كل شبر من الأرض لا فقط في الصحراء الغربية بل أيضا في سبتة ومليلية وكل الجزر التي لا تزال تحت الاحتلال الإسباني. إلا أن انحياز الموقف الجزائري كليا لصالح أطروحة تقرير المصير وقيام دولة صحراوية، قلب الموازين بعد ذلك في 1975.

3. العامل الدولي

حيث أن سياسات القوى الدولية تجاه المنطقة المغاربية ارتكزت على التحكم في العلاقات المغربية الجزائرية، والموازنة بين طرفي هذه العلاقات، سواء أثناء الحرب الباردة أو ما بعدها، وذلك بحسب الأولوية المحددة من طرف القوى الأجنبية والتي ترى في المنطقة خزانا نفطيا (الجزائر) وموقعا إستراتيجيا (المغرب) فضلا عن كونها سوقا للسلاح بامتياز، وهي اعتبارات عززها الماضي الاستعماري لفرنسا التي كانت تعتبر المنطقة مجال نفوذ تقليدي لها. ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي فإن رياح الحرب الباردة لم تغادر المنطقة حيث حافظت الجزائر على علاقتها العسكرية الإستراتيجية مع روسيا، واستمرت هذه الأخيرة في تبني الأطروحة الجزائرية بخصوص نزاع الصحراء داخل مجلس الأمن، وفي المقابل نجد الولايات المتحدة أكثر مراعاة للمطالب المغربية بخصوص النزاع، رغم بروز نزعة توظيفية لهذا الأمر من أجل فتح البوابة العسكرية الجزائرية. الخلاصة هي أن قضية الصحراء كانت توجد في قلب صراع دولي في تلك المرحلة ليس باعتبار مساحتها الجغرافية أو ثرواتها الطبيعية فقط، بل باعتبار دورها في تعميق تبعية دول المنطقة أيضا، واستمرت هذه الوضعية رغم انتهاء الحرب الباردة وهو ما نرصده من خلال مستويات ثلاثة:

- المنطقة المغاربية هي منطقة حيوية للأمن الإستراتيجي ولأوروبا ولحوض المتوسط، وهو ما جعلها تمثل بؤرة من بؤر الصراع الدولي وذلك منذ بداية هذا القرن، حيث يرى تقسيم المغرب إلى عدة أجزاء بين الدول الاستعمارية من خلال عدة معاهدات توجت بعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء 15 يناير/ كانون الثاني 1906 حتى 7 إبريل/ نيسان 1906 الذي استمر طيلة ثلاثة أشهر، وعرف صراعات دولية حادة على المغرب حضرت فيها كل من ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا والبرتغال وإيطاليا، التدخل الدولي الراهن على اختلاف أشكاله

الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية هو بمثابة "استمرار للمعالجة الدولية التنافسية الساعية إلى تحديد شروط غلبة إستراتيجية لأحد الأطراف الدولية المتنازعة."

- ساهم الصراع الدولي في مرحلة الحرب الباردة في توظيف الصراع حول الصحراء المغربية لتحقيق عدة أهداف، منها التحكم في الممرات المائية، وتشكيل الأحلاف العسكرية. إلا أن أهم هدف خدمته القضية هو أنها أصبحت أداة إشغال وإبعاد لغرب العالم الإسلامي والعربي عن شرقه.
- أفضت تطورات الصراع في المنطقة إلى ارتفاع الحاجة إلى الدعم الأجنبي عسكريا واقتصاديا، لهذا النظام أو ذاك. وهو ما جعل القضية عنصر استنزاف للمقدرات الذاتية من جهة وعنصر تعميق للارتهان والتبعية من جهة أخرى، وهو ما أصبح يعطي مبررا للتدخل الأجنبي.

4. نزاع الصحراء والعلاقات المغربية الجزائرية

منذ سنة 1976 والى غاية نهاية الثمانينيات، اتسم وضع العلاقات بحصول تقدم مطرد للأداء الجزائري وسط ترحيب خفي وحذر من القوى الأجنبية الساعية لإحداث توازن إقليمي يضمن استمرار المشكلة بل ويزيد من تعقيدها. دون أمل في حلها أو في رجحان الكفة لصالح هذا الطرف أو ذاك.

مع بداية الثمانينيات دخل كل من المغرب والجزائر في مفاوضات سرية سنة 1981 إلا أنها فشلت بسبب تباعد مواقف البلدين، حيث ركزت الجزائر على:

- إشراك البوليساريو كمفاوض أصيل في النزاع وتكون الجزائر بمثابة وسيط.
- إقامة الجمهورية الصحراوية على أساس حدود معترف بها، يتم الاتفاق بشأنها.
- المغرب العربي هو الإطار الملائم لاستغلال خيرات المنطقة.

أما الموقف المغربي فركز على:

- المفاوضات مع الجزائر.
- مغربية الصحراء لا رجعة فيها.
- إمكانية تطبيق مقررات منظمة الوحدة الإفريقية لا سيما قرارات نيروبي الثانية القاضية بوقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء.

بموازاة ذلك كانت المواجهة الدبلوماسية قوية، فعلى صعيد منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي) عمدت الجزائر إلى طرح القضية منذ سبتمبر/ أيلول 1977 مدعمة بـ "خمس عشرة" دولة عضو في المنظمة، ومستفيدة من موقعها في منظمة عدم الانحياز، التوسع السوفياتي في القارة الإفريقية من خلال تبني عدد من الأنظمة المستقلة حديثا للتوجه الماركسي وفي اجتماع المنظمة بفريتاون سنة 1980 طرحت عضويتها إلا أن النصاب لم يكن متوفرا، وقد حاول المغرب سحب البساط عبر الموافقة في مؤتمر نيروبي الأول سنة 1981 على مسألة الاستفتاء. إلا أن الجزائر مارست

ضـغوطا قوية على الأمين العام للمنظمة الذي قام باسـتدعاء الجمهورية الصـحراوية للمؤتمر التاسـع عشر ـ للمنظمة بأديس أبابا سـنة 1983 ودعا الطرفين إلى التفاوض، واكتمل ذلك في المؤتمر العشرـين المنعقد أيضـا بأديس أبابا سـنة 1984، حيث أعطيت العضـوية الكاملة للجمهورية الصـحراوية مما اضـطر المغرب إلى الانسـحاب من منظمة الوحدة الأفريقية.

شـكلت سـنة 1984 نقطة تحول في تعامل الأمم المتحدة مع نزاع الصـحراء الغربية حيث أنها منذ سـنة 1976 كانت تربط قراراتها بتلك التي تخرج بها منظمة الوحدة الإفريقية وذلك تجنبا لازدواجية الحلول وربما تعارضـها. وأدى ذلك إلى انتقال عملية حل النزاع إلى الأمم المتحدة التي كانت حتى سنة 1988 تكتفي بإصدار توصيات تدعو لحل سياسي عادل للقضـية ارتكازا على القرار 1514 الصـادر عن الجمعية العامة بتاريخ 14 ديسـمبر/ كانون الأول 1968 والداعي للقضاء على كافة أشكال الاستعمار.

اتجه المغرب إلى تعزيز وجوده الميداني، مستفيدا في ذلك من التحولات الدولية العربية، والمتمثلة أولا في سـقوط الشـاه شرطي أميركا في الخليج وما فرضه من سعي أميركا إلى رفع دعمها للأنظمة المتعاونة -والمغرب ضمنها، والمتمثلة ثانيا في توقيع اتفاقية كامب ديفيد وما فرضه هو الآخر من سعي غربي لتعميم الخطوة المصرية وفك الحصار عليها، وذلك هو ما قدمه المغرب في مؤتمر فاس 1982 فضلا عن لقاء شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بإيفران سنة 1984.

تبعا لذلك اسـتفاد المغرب من الدعم العسـكري للإدارة الأميركية في عهد رونالد ريغان والذي اتجه -أي الدعم- إلى ضـمان التوازن العسـكري بالمنطقة واعتمد المغرب في هذا الصـدد إسـتراتيجية عسـكرية. واكتمل ذلك بتحقيق اختراق مهم في المجال الدبلوماسي عبر توقيع المغرب لاتفاقية "الاتحاد العربي الإفريقي" مع ليبيا سـنة 1986، والتي من خلالها تم إيقاف الدعم الليبي للبوليسـاريو. مع التطورات والحروب التي شـهدتها المنطقة، ظلت قضـية البوليسـاريو مصـدر ازعاج دائم للمغرب، بعد التوصـل في بداية التسـعينات الى اتفاق هدنة بين الطرفين المغربي والصـحراوي باشراف الأمم المتحدة وجمد الملف صوريا، لكنه لم يخمد بوادر التهديد ابدا.

في نهاية يوليو/تموز من عام 2020 دعا ملك المغرب محمد السـادس الجزائر لفتح صـفحة جديدة في العلاقات وطي مرحلة الخلافات بين الجارتين، لكن الجزائر التزمت الصـمت تجاه هذه الدعوة. ومنذ عقود تشـهد العلاقات بين البلدين انسـدادا، على خلفية ملفَّي الحدود البرية المغلقة منذ عام 1994 وإقليم الصـحراء المتنازع عليه بين الرباط وجبهة "البوليسـاريو" المدعومة من الجزائر. واتهمت الخارجية الجزائرية وزير الخارجية المغربي بأنه يحاول أن يضيف إلى "محاولته اليائسة لتشويه طبيعة نزاع الصحراء الغربية الذي يبقى قضية تصفية استعمار، فاعلاً جديداً متمثلاً بقوة عسـكرية شرق أوسـطية (إسرائيل) تواصـل رفض السـلام العادل والدائم مع الشـعب الفلسـطيني والاحتكام إلى مبادرة السلام العربية التي تُبقى الجزائر متمسكة بها بصدق". وفي سبتمبر/أيلول 2020 أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أن بلاده لن تشارك ولن تبارك الهرولة العربية نحو التطبيع مع اسرائيل.

- **التطبيع المغربي المعلن مع الكيان الصهيوني وموقف الجزائر منه:**

أعرب وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، عن قلق بلاده من التقارب بين إيران والجزائر، مهاجما الأخيرة لدورها في "شـن حملة ضـد قبول إسرائيل في الاتحاد الإفريقي بصـفة مراقب." جاء ذلك في تصـريحات أدلى بها الوزير الإسرائيلي خلال مؤتمر صـحفي بمدينة الدار البيضـاء أمس الخميس في ختام زيارته للمغرب، بحسـب موقع "هسـبريس" المغربي. وقال لابيد إنه بحث مع نظيره المغربي ناصر بوريطة موضـوع الصـحراء المغربية المتنازع عليها بين الرباط وجبهة البوليساريو، إضافة إلى القضايا التي تهم البلدين. وأضاف: "نتشارك بعض القلق بشأن دور دولة الجزائر في المنطقة، التي باتت أكثر قربا من إيران وهي تقوم حاليا بشـن حملة ضـد قبول إسرائيل في الاتحاد الإفريقي بصـفة مراقب". والشـهر الماضي، أعلنت إسرائيل، أنها حصـلت رسـميا على صـفة عضـو مراقب في الاتحاد الإفريقي، وهو هدف عمل الدبلوماسيون الإسرائيليون عليه منذ نحو عقدين لتحقيقه.

اتهمت الخارجية الجزائرية وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة بالرغبة في جر "حليفه الشـرق أوسـطي الجديد (إسرائيل) إلى مغامرة خطيرة موجهة ضد الجزائر." ورأت الوزارة أن تصريحات لابيد "صدرت بتوجيه من قبل ناصر بوريطة، بصـفته وزيراً لخارجية المملكة المغربية." يذكر أن المغرب اسـتأنف علاقاته مع إسرائيل في ديسـمبر/كانون الأول 2020، وهو عام شـهد توقيع 3 دول عربية أخرى، هي الإمارات والبحرين والسـودان، اتفاقيات لتطبيع العلاقات مع تل أبيب، لتنضم إلى كل من مصر والأردن.

اتهمت الجزائر المغرب رسـميا بالضـلوع في الحرائق التي أتت على غابات منطقة اسـمها " تيزي وزو " وهي تابعة للقبائل الامازيغ في الجزائر (المعروف عنهم معارضـتهم للسـلطة الحاكمة..... معظمهم مؤيد لفرنسـا وسـياسـاتها في الجزائر بحكم العلاقة التاريخية مع القبايل..... والمغرب فتحت أراضـيها لبعض الحركات الانفصـالية الجزائرية وعلى رأسها راشد والماك.

أعلن وزير الخارجية الجزائري رمطان عمامرة قطع العلاقات الدبلوماسـية مع المغرب وقال ان قطع العلاقات لا يعني تضرـر مواطني البلدين مشـيرا الى أن البعثات القنصـلية سـتواصـل عملها كالمعتاد. تم الإعلان عن قطع العلاقات خلال مؤتمر صحفي عقده وزير الخارجية الجزائري متهما المغرب بارتكاب اعمال وصفها " بغير الودية والعدائية" ضد الدولة الجزائرية.

يبدو مسار المقاطعة متواصل في ظل حملات إعلامية وسياسية بين البلدين ساهمت ولا تزال في تعقيد الأمور اكثر وفي جرّ البلدين الى سياسات عدوانية يبدو انه سيكون للكيان الصهيوني وتحديدا لجهاز الموساد الإسرائيلي دور أساسي فيها نظرا لتواجده بشكل علني ومستقر في المغرب.